أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1990-2013

أ.جودي بوعمرة
جامعة المدية

ملخص:

يؤثر تغّير أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية منها االموازنة العامة للدول التي تعتمد في تمويل إيراداتها على عائدات البترول الذي إزدات أهميته بتزايد الطلب عليه بالنسبة للدول المرتبط إقتصادها به، حيث أصبحت تعرف بالإقتصاديات الريعية. تعتير الجزائر من الدول التي تعتمد في تنفيذ خططها التنموية على البترول مما أثرت تقلبات أسعاره المرتبطة بالعوامل الخارجية على وضعية الإقتصاد الوطني. فالإنفاق العام له علاقة سببية بأسعار البترول التي تحدد حالة الإستقرار أو الإختلال لأن السياسة المالية للجزائر مرهونة بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية الأمر الذي ميز ضعف السياسة المالية للجزائر بسبب إرتباطها بمستويات أسعار البترول. من هذا المنطلق حاولنا إبراز العلاقة بين المتغيرين الانفاق العام وأسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: التقلبات في اسعار البترول، سياسة الأنفاق العام.

Abstract:

Oil prices fluctuation have a huge impact on some of the economic indicators including public budget of countries that depend on great extent to oil revenues. Which recently their importance has increased due to the increase of demand on oil.

Algeria has become one of the countries which rely on oil revenues to implement its development plans; therefore prices fluctuations which are correlated to other external factors had a tremendous impact on national economy. Public spending has a causal relationship of oil prices which determines the state of stability or the malfunction because the Algerian financial policy is totally financed by general revenues particularly oil taxation revenues. This had characterized the weakness of fiscal policy to Algeria due to its correlation of oil prices level.

From this standpoint we tried to study the relationship between two variables public spending and oil prices fluctuations.

Keywords: oil prices fluctuations, public spending.

مقدمة

تكمن أهمية الانفاق العام في الدور الذي يقوم به كونه أداة فاعلة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تطورت وظائفها عبر العصور مع تطور الحاجات العامة، حيث أصبحت تتحمّل العبء الأكبر في تنمية كافة قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال سياستها المالية لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية. فالانفاق العام يعكس فاعلية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

تواجه الدول النامية منها الجزائر تحديات وصعوبات في مجال تعديل سياستها المالية لأن هناك طلب متزايد على النفقات العامة التي تحدد وتبرر الإيرادات العامة، فالدولة تلجأ إلى الحصول على الايرادات العامة بقصد تمويل نفقاتها حسب القاعدة المالية " أولوية النفقات العامة ". وتمويل النفقات العامة بالنسبة للجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على الموارد البترولية، وكما نعلم أن سعر البترول في السنوات الأخيرة شهد تراجع كبير مما أثر على السياسة المالية للدولة.

مما سبق ذكره يتضح أنّ هناك علاقة بين تقلبات أسعار البترول وحجم الإنفاق العام يتم إثبات صحتها وقوتها من خلال الدراسة القياسية وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية: " **ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام**"

أولا: السياسة المالية وأدواتها

نظرا للنمو الكبير في حجم القطاع العام وازدياد أهميته في الاقتصاد أصبح من الضروري إخضاع نشاط هذا القطاع لسياسة محددة واضحة المعالم للتأثير على الوضع التوازني.

1- تعريف السياسة المالية وأهدافها

1-1- تعريف السياسة المالية

تهتم السياسة المالية بدراسة الوسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي أي كيفية تجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها الادارية و التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتمثلة في الكساد والتضخم، وعليه تعرف تعرف السياسة المالية على نها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[1].

2-1- أهدافها

تعد السياسة المالية ألية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكّنها من تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية التالية[2].

- زيادة حجم الإنتاج؛
- تخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن؛
- تحقيق التقدم الاقتصادي؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة

[1]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن،2007، ص 202.

[2] – خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص27.

2- أدوات السياسة المالية

تستخدم الدولة التكييف الكمي والنوعي انفقاتها وإيراداتها للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادي، ولتحقيق ذلك فإنها تعتمد على ثلاث أدوات رءيسية عند تنفيذها للسياسة المالية منها الانفاق.

2-1- تعريف الانفاق العام

لم يعد دور الدولة المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات إنما تحقيقا لزيادة معدّل نمو الاقتصاد الوطني وهذا مما يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام وتعدده وتغير مفهومه وطبيعة دوره حيث أصبح أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

تطبيقا مع ما تتضمنه العديد من موازانات الدول من بنود إنفاقية فإنّ الانفاق يعرف بأنه"كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام (الدولة بمختلف مستوياتها الادارية والتنظيمية) سعيا في إشباح حاجة عامة[4]".

2-2- محددات الإنفاق العام:

أصبح الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على الطلب الكلي الفعلي، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الانفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الانتاج مع الطلب الكلي[5]. مما لا شك فيه أن الانفاق العام في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية، ذات علاقة وطيدة بالدولة ذاتها، تختلف عوامل تحديد حجم الانفاق العام من دولة إلى أخرى يمكن حصرها في الآتي:

- مستوى النشاط الاقتصادي؛
- قدرة الدولة على تمويل نفقاتها؛
- قيمة النقود؛
- المنفعة الجماعية؛
- طبيعة دور الدولة.

ثانيا: البترول وتقلبات أسعاره

1- أهمية الثروة البترولية

عرفت الجزائر تطورا كبيرا في الصناعة البترولية استكشافا وتصديرا إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الإقتصاد الوطني يرتبط بسعر البترول المصدر في الأسواق العالمية لما له من دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية. فالبترول أهم مصادر الطاقة وأكثرها إنتشارا، كما يعتبر محور الانتاج الصناعي والزراعي والعسكري في العالم.

يحتل البترول مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل المصدر الأساسي للعملة الصعبة، فهو يمثل 40% من الناتج الوطني المحلي والجباية البترولية تمول الموازنة العامة للدولة بأكثر من 60%، كما يساهم بنسبة 97% من إيرادات صادرات الجزائر.

2- تقلبات أسعار البترول

---

[3]– خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص52.

[4]- سعيد عبد العزيزعثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، ص 462.

[5]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2099، ص60.

شهدت سوق البترول تطورات هامة كانت سببا في تغيّر أسعار البترول منها الأزمات والإضطرابات والحروب فكان لذلك أثرا كبيرا على إرتفاع سعره بـ 20 دولار للبرميلخلال الفترة (1979- 1982). أما فترة الثمانينات فحدث العكس بسبب إنكماش الطلب العالمي وزيادة العرض الذي أدى إلى إنهيار أسعار البترول وصولا إلى أدنى مستوى له عام 1986. وفي أواخر الثمانينات اتصفت الأسعار بالتقلبات بين الزيادة والإنخفاض إلى أن بلغ ذروته سنة 2008 ثم بدأ في التراجع إلى يومنا هذا.

3- العوامل المحددة لأسعار البترول

التطور التاريخي لأسعار البترول تم وفقا لمصالح الاحتكارات البترولية الأمر الذي أدى إلى ظهور أنواع عديدة لسعره حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، ولتحديد الأسعار عوامل نذكر منها:

- العرض والطلب والإحتياط القانوني؛
- التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.

ثالثا: دراسة قياسية للعلاقة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر.

1- تطور الإنفاق العام: مرت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر بعدت تطورات خاصة في فترة (2000-2010) والتي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة، وقد توجت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي لبرامج الإنعاش الاقتصادي. يمثل الجدول التالي تطورات نفقات العامة وتقسيماتها مع تطورات أسعار البترول خلال الفترة (1990-2013):

جدول رقم (1): تطورات نفقات الموازنة العامة وأسعار البترول.

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	أسعار البترول
	القيمة (مليار دج)	%	القيمة (مليار دج)	%	(مليار دج)	(دولار أمريكي)
1990	96,90	68,00	45,60	32,00	142,50	24,34
1991	183,30	77,90	52,00	22,10	235,30	21,04
1992	236,10	76,48	72,60	23,52	308,70	20,03
1993	288,90	73,98	101,60	26,02	390,50	17,50
1994	344,72	74,63	117,17	25,37	461,89	16,19
1995	444,60	75,45	144,66	24,55	589,26	17,41
1996	550,60	75,99	174,00	24,01	724,60	17,47
1997	643,60	76,15	201,60	23,85	845,20	21,00
1998	664,30	75,89	211,10	24,11	875,40	12,85
1999	774,80	80,57	186,90	19,43	961,70	13,22
2000	856,20	72,68	321,90	27,32	1 178,10	28,07
2001	963,60	72,94	357,40	27,06	1 321,00	23,01
2002	1 097,60	70,79	452,90	29,21	1 550,50	24,36
2003	1 122,80	66,43	567,40	33,57	1 690,20	28,02
2004	1 251,10	66,13	640,70	33,87	1 891,80	36,05
2005	1 245,10	60,68	806,90	39,32	2 052,00	50,64
2006	1 437,90	58,62	1 015,10	41,38	2 453,00	61,08

69,08	**3 092,70**	**45,92**	**1 420,10**	**54,08**	**1 672,60**	**2007**
94,45	**4 191,00**	**47,08**	**1 973,30**	**52,92**	**2 217,70**	**2008**
61,06	**4 214,40**	**45,58**	**1 920,90**	**54,42**	**2 293,50**	**2009**
77,45	**4 512,80**	**40,53**	**1 829,00**	**59,47**	**2 683,80**	**2010**
107,46	**6 085,30**	**35,17**	**2 140,20**	**64,83**	**3 945,10**	**2011**
109,45	**7 058,17**	**32,24**	**2 275,53**	**67,76**	**4 782,64**	**2012**
105,87	**6 024,13**	**31,42**	**1 892,60**	**68,58**	**4 131,53**	**2013**

المصدر: - وزارة المالية
- الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم (1) يمكن تقسيم تطورات الإنفاق العام على مرحلتين:
فترة (1990-1999): نلاحظ في هذه الفترة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة، وعدم ارتباطها نسبيا بأسعار البترول (انخفاض أسعاره) بفضل الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، وهذه بالرغم من سياسة التقشف التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت سببا في تقليص رواتب عمال اتوظيف العمومي ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية، كما نلاحظ الارتفاع الكبير لنفقات التسيير نسبة إلى نفقات التجهيز.

فترة (2000-2013): عودة ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة كان سببا في إطلاق برامج الدعم وانتعاش الاقتصادي،الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية وفي مجال البنى التحتية، المياه، النقل، بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية، وهذا ما يدل على تزايد نسبة نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، حيث نلاحظ التزايد الكبير في الإنفاق الحكومي، وارتباطه الكبير بارتفاع أسعار البترول.

2- اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات:

وهو إجراء تمهيدي يهدف إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتأكيد العلاقة الجدلية بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها؛ لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم توظيف اختبار "جرانجر" للعلاقة السببية (Granger Causality Tests)، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

جدول رقم(1) :اختبار "جرانجر" للعلاقة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/09/15 Time: 10:09
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEPENSE does not Granger Cause PRIX	22	2.25271	0.1356
PRIX does not Granger Cause DEPENSE		3.91729	0.0399

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ **الفرضيات:**

H_0: لا توجد علاقة سببية (من-إلى)

H_1 : توجد علاقة سببية (من-إلى)

من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة احتمال (brop) مع مجال الثقة (0,05) حيث: إذا كان brop≥ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0 (والعكس صحيح)

من خلال الجدول اعلاه:

العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى سعر البترول:

Brop = 0,1356 ≤ 0,05 قبول H_0 و رفض H_1

العلاقة السببية من سعر البترول إلى الإنفاق الحكومي

brop = 0,0399 ≥ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0

مما سبق يبين لنا الجدول التالي اتجاه العلاقة بين المتغيرات:

جدول رقم (2) : اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

اتجاه العلاقة السببية	
prix ⟸ dépense	**وجود علاقة سببية من أسعار البترول إلى الإنفاق الحكومي (أسعار البترول تؤثر مباشرة في الإنفاق الحكومي وعدم تأثير الإنفاق الحكومي على أسعار البترول)**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم(2).

3- تحديد العلاقة بين المتغيرات:

وهي مرحلة يمكن بواسطتها معرفة نوع العلاقة بين التغير المستقل والمتغير التابع (خطية، لوغاريتمية، اسية ...الخ) وذلك بتحديد الاتجاه العام لشكل نتشار النقاط الخاصة بين المتغير التابع بلالة المتغير المستقل. يمكن من خلال برناج (eviews) التمثيل البياني للعلاقة بين المتغيرين مباشرة، حيث يمثل المحور الافقي قيم الظاهرة المستقلة (في هذه الحالة اسعار البترول) اما المحور العمودي فهو مثل قيم الظاهرة التابعة (الانفاق الحكومي).

من الشكل البياني رقم (2) نلاحظ انتشار النقاط لا يعطينا بوضوح ودقة شكل خط اومنحنى معروف لدينا، الا اننا نلاحظ ان هناك اتجاها عاما لعلاقة (prix, depense) يمكن ان نمثلها بخط مستقيم وذلك بغض النظر عن بعض النقاط (القيم) الشاذة التي تكون ناتجة عن اسباب اخرى غير المتغير المستقل (prix).

الشكل رقم (1): لوحة انتشار نقاط الانفاق الحكومي بدلالة اسعار البترول

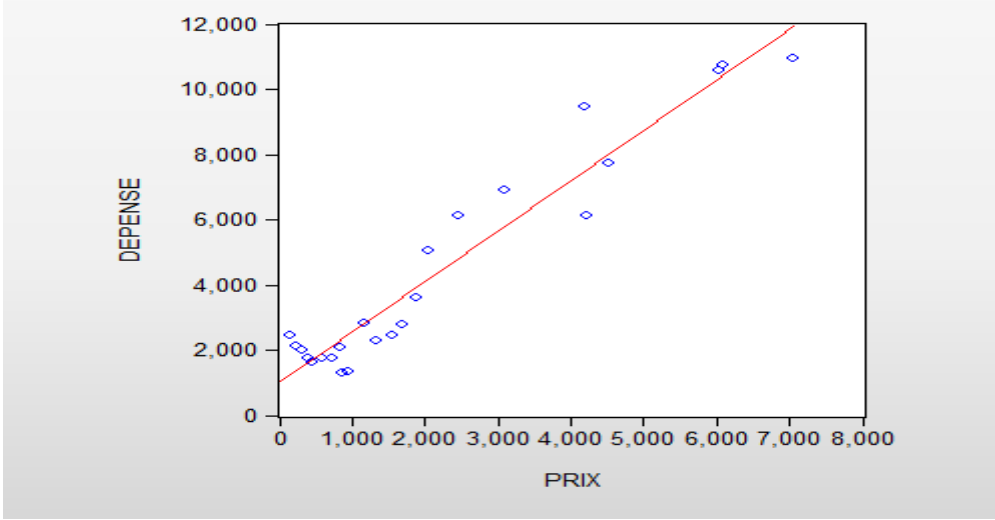

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

مما سبق يمكن القول أن العلاقة التي تربط بين سعر البترول والإنفاق الحكومي هي علاقة خطية من الشكل:

$$depense = c + b(prix)$$

4- تقدير النموذج:

إن اختيار نوع العلاقة بين سعر البترول والإنفاق الحكومي لا يفيدنا إطلاقا في دراسة هذه العلاقة، لذلك لا بد من القيام بإجراء حسابات معنية لتحديد ثوابت المعادلة المختارة.

إن أي ثابت في المعادلة المختارة يمكن أن يأخذ قيما متعددة وغير منتهية، وبالتالي فإننا سنكون أمام لانهاية من المعادلات التي لها نفس النوع المختار سابقا، لذلك فانه من الطبيعي جدا عند تحديد قيم تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة لكل منها بحيث نحصل على معادلة معنية (ذات ثوابت محددة) وتمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت نتائج حساب ثوابت معادلة الانحدار الخطي البسيط بواسطة برنامج (Eviews) كمايلي:

جدول رقم(3): تقدير معادلة الانحدار الخطي للإنفاق الحكومي بدلالة أسعار البترول

Dependent Variable: DEPENSE
Method: Least Squares
Date: 06/09/15 Time: 09:53
Sample (adjusted): 1990 2013
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIX	1.547316	0.091593	16.89343	0.0000
C	997.2817	273.7627	3.642869	0.0014

R-squared	0.928429	Mean dependent var	4404.583
Adjusted R-squared	0.925176	S.D. dependent var	3315.236
S.E. of regression	906.8488	Akaike info criterion	16.53748
Sum squared resid	18092243	Schwarz criterion	16.63565
Log likelihood	-196.4498	Hannan-Quinn criter.	16.56353
F-statistic	285.3880	Durbin-Watson stat	1.226523
Prob(F-statistic)	0.000000		

تقييم النموذج (التحليل الإحصائي):

قبل استخدام النموذج المقدر واعتماده يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج، ويتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات هي:

- **معامل التحديد:** نلاحظ من الجدول رقم أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0,928429) وهو أكبر من (0,60) قريب من (1).
- **معامل الارتباط:** هو معامل يكشف عن درجة العلاقة بين المتغيرات حيث تزداد كلما اقترب من (1)، يحسب عادة بـ $\sqrt{R^2}$ والذي يساوي في هذه الحالة (0,96355) وهو قريب جدا من (الواحد)، مما يدل على العلاقة القوية بين المتغيرات.

- **اختبار "فيشر":** يستخدم المقياس في تقييم جودة تمثيل المعادلة المقدرة واختبار موضوعية معامل التحديد.

✓ **فرضيات:**

H_0: لا توجد معنوية إحصائية لمعادلة النموذج (عدم قبول النموذج).

H_1: توجد معنوية إحصائية لمعادلة النموذج (قبول النموذج).

من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة ($f_{statistic}$) والقيمة المجدولة (f_{tab}) أو مباشرة من احتمال ((brop(f-statistic)) حيث: إذا كان ($f_{statistic}$) ≤ (f_{tab}) أو (brop (f-statistic) ≤ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0 (والعكس صحيح)

في حالتنا هذه: $f_{statistic}$ = 285,3880 ≤ f_{tab} = 4,35 أو brop (f-statistic) = 0,000000 ≤ 0,05

- **تقييم معاملات الانحدار المقدرة (c, b):** إن إجراء هذا الاختبار يتم بمقارنة القيمة المحسوبة لمقياس "ستودنت" لمعاملات معادلة الانحدار مع القيم المحسوبة لنفس المقياس.

✓ **فرضيات:**

H_0: لا توجد معنوية إحصائية لمعامل المعادلة ($z = 0$).

H_1: توجد معنوية إحصائية لمعادلة النموذج ($z \neq 0$).

إذا كان ($t_{statistic}$) ≤ (t_{tab}) أو brop ≥ 0,05 قبول H_1 ورفض H_0 (والعكس صحيح) بالنسبة لمعاملات معادلة الانحدار الخاصة بدراستنا:

المعامل الثابت (c):

($t_{statistic}$) = 3,642869 ≤ (t_{tab}) = 2,060 أو bro =0,0014 ≥ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0

الميل (b):

($t_{statistic}$) = 16,86343 ≤ (t_{tab}) = 2,060 أو brop = 0,000 ≥ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0

رابعا: تحليل نتائج الدراسة.

مما سبق نلاحظ أن الاختبارات كلها كانت ايجابية، وبذلك يمكن اعتماد معادلة الانحدار الخطي المحسوبة كنموذج لتأثير سعر البترول على الإنفاق الحكومي ، وإعطاء تحليل الاقتصادي لها والمتمثل في النقاط التالية:

- تعد العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر من أقوى العلاقات التي تربط متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري حيث وصل معامل الارتباط (0,96355)، أما من حيث نسبة التأثير فقد بين لنا معامل التحديد أن سبب التغيرات في الإنفاق الحكومي هي التغيرات الحادثة في أسعار البترول بنسبة (92,84%) تاركا نسبة (7,16%) لتأثير المتغيرات الأخرى.
- من معادلة الانحدار الخطي فان زيادة سعر البترول بـ (1 دولار) يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بـ (1,547316 مليار دينار) (والعكس صحيح).
- في حالة وصول أسعار البترول إلى (0 دولار أمريكي) فان الحكومة ملزمة بإنفاق (997,2817 مليار دج) وهذا الجزء من النفقات ليس له علاقة بأسعار البترول ولهذا يجب على الدولة تحقيق إيرادات خارج قطاع المحروقات لتغطية تلك النفقات.

خامسا: اقتراحات وتوصيات.

إن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري، وتركيز الحكومة والدخل القومي بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من قطاع المحروقات، يفرض عليها التعامل مع أسعار البترول بدقة متناهية، كون أية تغيرات غير محتملة فيها ستنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، ولتجنب ذلك يمكن تلخيص بعض الاقتراحات والتوصيات في النقاط التالية:

- يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زارعيه، صناعية، مصرفية...الخ).
- تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير، وتدعيم التوجه نحو ترشيد

الإنفاق العام، وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الانفاق الحكومي ، والتأكد من جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

- اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري.
- ربط النفط بالتنمية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للاستثمار عند توجيه الإنفاق الاستثماري من خلال برنامج يتضمن خطة اقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للاستثمار الطويل الأجل، خصوصا وان النفط ثروة وطنية زائلة.

سادسا: المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، 2008.
2- محمد طاقة، هدى العزازي، إقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة 2، 2010.
3- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
4- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2007.
5- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
7- خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2010.
9- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس الملية العامة، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007.
10- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009.
11- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة 5، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- Christian Labrousse, Introduction à L'économétrie, Dunod, Paris, 1985.
2- Joël Mekhantar, Finances Publiques, 2^{e}édition, HACHETTE, Paris, 1996.
3- Rémy Herrera, Dépenses Publiques et croissance économique, L'Harmattan, Paris, 2010.
4- François Adam, Olivier Ferrand, Rémy Rioux, Finances Publiques, 2^{e}édition, Paris, 2007.